

Ref. :

إشارتنا : ص ز ٥٢٩ / ١ / ٤

Date :

التاريخ : ٢٠١٨ / ١١ / ٢٤

سعادة رئيس مجلس الإدارة / المدير العام المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

ارفق لكم طيا قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٦٧ تاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١ المتضمن الموافقة على اسس المطالبات المستحقة لكل من ضريبة الدخل وضريبة المبيعات، يرجى الاطلاع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس الإدارة

المهندس فارس حموده





الجمهورية الأردنية

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

حاشا للملك عبد الله الثاني
شيرا الأمان الحكومي والشعبي
الرجلة البرزخية
الركن ثلاث

١٥٣٣٨ / ٤/٦

الرقم

٢٠١٨ / ١١ / ٠٨

التاريخ

الموافق

سعادة رئيس غرفة صناعة الأردن

أرفق لكم قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٦٧) تاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١ المتضمن الموافقة على أسس المطالبات المستحقة حتى تاريخه على النحو التالي:-

١- مطالبات ضريبة المبيعات :- يتم إعفاء المكلف من كامل (الغرامات والفائدة القانونية والتعويض المدني) المستحقة بدمته حال قيامه بتسديد أصل المطالبة الذي لا يتجاوز (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف دينار حتى نهاية عام ٢٠١٨، وإعفاء المكلف مما نسبته (٥٠%) حال قيامه بالتسديد بعد نهاية عام ٢٠١٨ وحتى نهاية دوام يوم ٢٠١٩/٣/٣١.

٢- مطالبات ضريبة الدخل :- يتم إعفاء المكلف من كامل الغرامات والفائدة القانونية المستحقة بدمته حال قيامه بتسديد أصل المطالبة الذي لا يتجاوز (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف دينار حتى نهاية عام ٢٠١٨، وإعفاء المكلف مما نسبته (٥٠%) حال قيامه بالتسديد بعد نهاية عام ٢٠١٨ وحتى نهاية دوام يوم ٢٠١٩/٣/٣١.

للتكرم بالإيعاز لمن يلزم لاتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتعميم هذا القرار على جميع أعضاء الغرف لضمان استفادتهم من هذا القرار .

واقبلوا الاحترام،،،،

المدير العام
حسام أبو علي

مدير الاتصال والإعلام الضريبي
١٤٦٦/١٠/٢٠١٨





٢٠١٨ / ٢٢ / ٢٠١٨

٢٠١٨ / ٢٢ / ٢٠١٨

٢٠١٨ / ٢٢ / ٢٠١٨

تاريخ
تاريخ
تاريخ

معالى وزير الداخلية

أنتسوز إلى كتابكم رقم ٢٠١٨٦/١٩/١/٢٢ تاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٨

استعرض مجلس الوزراء كتاب معاليكم المشار إليه أعلاه وكتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم و/٢٧٩١٥/٣١ تاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١، وكتاب معالي رئيس مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم ٢٠١٨/٢٤/١٣٠ تاريخ ٢٠١٨/١٠/٨، وكتاب معالي أمين عمان رقم ١٩٩٨٤/١/٤ تاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١، ولغايات تفعيل إجراءات تحسين الأحوال العامة المتراكمة على المكنين من سنوات سابقة، وبهدف شمول كل من (البلديات وأمانة عمان الكبرى وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات ودائرة الجمارك) بهذه الأسس والإجراءات، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١ - بالاستناد لأحكام المادة (٣/ب) من قانون الإعفاء من الأموال العامة رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٦، والمادة (٢٢/ج) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤، والمادة (١٤٩/ج) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ - الموافقة على (أسس المطالبات المستحقة حتى تاريخه) على النحو التالي:-

أولاً: مطالبات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات:-

١. مطالبات ضريبة المبيعات: يتم إعفاء المكلّف من كامل (الغرامات والفائدة القانونية والتعويض المفقود) المستحقة بتمتته حال قيامه بتسديد أصل المطالبة الذي لا يتجاوز (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف دينار حتى نهاية العام ٢٠١٨، وإعفاء المكلّف مما نسبته (٥٠%) حال قيامه بالتسديد بعد نهاية العام ٢٠١٨ وحتى نهاية دوام يوم ٢٠١٩/٣/٣١.

٢. مطالبات ضريبة الدخل: يتم إعفاء المكلّف من كامل الغرامات والفائدة القانونية المستحقة بتمتته حال قيامه بتسديد أصل المطالبة الذي لا يتجاوز (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف دينار حتى نهاية العام ٢٠١٨، وإعفاء المكلّف مما نسبته (٥٠%) حال قيامه بالتسديد بعد نهاية العام ٢٠١٨ وحتى نهاية دوام يوم ٢٠١٩/٣/٣١.



وزارة المالية

رقم
تاريخ
ملاحظات

٣. المطالبات دائمة الجمرات: يتم إعطاء المكلف - فيما يتعلق بالمطالبات التي تعتبر بكاملها غرامات بما فيها الغرامات الجبرائية أو الجزائية أو المصادرات أو بنات مصادرة - مما نسبته (٥٥٠%) من الغرامات والنفقة القانونية المستحقة بنسبته حال قيامه بتسديد أصل المطالبة الذي لا يتجاوز (٥٠٠.٠٠٠) خمسمائة ألف دينار حتى نهاية العام ٢٠١٨، وإعطاؤه مما نسبته (٢٥%) حال قيامه بالتسديد بعد نهاية العام ٢٠١٨ وحتى نهاية يوم ٢٠١٩/٣/٣١.

تتبع: تحول المطالبات المستحقة لسلمة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على المكلفين بنسب الإعطاء من الغرامات والفائدة القانونية في حال تصديق أصل المطالبة وفقا للنسب المحددة في البند (أولا) أعلاه.

٤. إعطاء المكلفين ضمن حدود أمانة أعمال الكري وحقوق البلديات من غرامات ضريبة الأبنية والأراضي (المستحقة) المتوقعة على عقاراتهم بنسبة (١٠%) حال قيامهم بالتسديد حتى نهاية العام ٢٠١٨، وإعطاؤه مما نسبته (٥٠%) حال قيامهم بالتسديد بعد نهاية العام ٢٠١٨ وحتى نهاية يوم ٢٠١٩/٣/٣١.

٥. مطالبات الأموال العامة لدى وزارة المالية: إعطاء المكلفين المحكوم عليهم من الغرامات والفائدة القانونية وفقا للنسب المحددة في البند (أولا) أعلاه فيما يتعلق بالمطالبات - المستحقة بموجب قانون تحصيل الأموال العامة - المقيدة لدى مديريتي الشؤون القانونية والأموال العامة في وزارة المالية التي تشمل على غرامات والمعتلة حصرا من (مطالبات الضريبة الإضافية، ومطالبات رسوم طوابع الواردات، بالإضافة إلى أوصاف الخزينة المقيدة لدى مديرية الشؤون القانونية التي تشمل على نفقة الخزينة بما في ذلك المطالبات نتيجة الجمع بين راتب وظيفتين).

٦. أن تشمل الإعفاءات الغرامات والنفقة القانونية للمطالبات العقارية أعلاه حصرا.



الرقم
التاريخ
الموقع

٢. أن لا يشمل الإعفاء المطالبات المعروضة على التحكيم الدولي أو محكمة أمن الدولة أو التي يصدر بها قرار من أي من هاتين الجهتين.

ملاحظات:

نفويض معاليكم بإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ مضمون هذا القرار ومعالجة حالات تسديد جزء من قيمة المطالبة بالإعفاء الجزئي من الغرامات والغالطة القانونية بنسبة وتتناسب مع قيمة المبلغ المدفوع، وتشكيل لجنة تضم كلاً من (وزارة المالية، ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، ودائرة الجمارك، وديوان المحاسبة، وممثل عن الجهات المعنية الأخرى) وذلك لتنفيذ الأسس أعلاه فيما يتعلق بمطالبات هذه الجهات.

واقبلوا فائق الاحترام.

لأفيس الوزراء

نسخة/إلى معالي

نسخة/إلى معالي

نسخة/إلى عطوفة

نسخة/إلى عطوفة أمين عام مجلس الوزراء

قرار رقم (١٧٦٧)

من